ذاكرة المعتقلات

كان اسمها.. ود

صائب أدهم

نعم. هذا كان اسمها.. (ود) حرمها الطاغية من زوجها وحرمه من ودها وخيمتها الحانية. الدافئة..

دارت أحاديث كثيرة وطويلة بيننا، أنا وزوجها في سجن (أبو غريب العتيد!) بداية ١٩٧٤,

في أحد أحاديثنا: قلت له: اسم زوجتك. رائع. اسم يأخذ بخيالي إلى ربوع ومروج خضر تتخللها جداول ينساب فيها الماء صافياً وطينياً إلى ما لا حدود ولا زمن، هل يا ترى كان أبوها شاعراً مولهاً بالقيم الإنسانية ومنها جمالية الأسماء؟

قال: أجل كان أبوها يقرض الشعر لكن دون إلمام بأحكامه وسلالمه. من هنا كان يحب الليل كثيراً ويسهر طويلاً تحت ضياء القمر ولألأة النجوم، كان مثل فقاعة تنتفخ أبان الليل ساعة بعد أخرى، ثم لا تلبث أن تنفجر عند الصبح. عند الشروق. كان أبو (الود) يحب الليل (مازة وكلمة) وكان يناديها (الود) بألف ولام التعريف مثلما يفعل أهل الجزائر.. وكان عند الظهر ينكب على صحن تشريب كبير (عراقي) مع البصل الحار الهندي.. ومن هنا كان يصف أهل العراق: أنهم ذواقة مطبخ من الدرجة الأولى.. أحالني هذا (الصحن) إلى أيامي الخوالي. إلى عبق مطبخ أمي الذي كان يزيد تلهفي النهم إلى اكلة التشريب والاستمتاع بلذة لحمه وعظامه وبصله المطبوخ والجاف وثومه الفواح..

لكن، سرعان ما أبعدت هواجس التشريب الذي فصلت الزنزانات والقضبان الغليظة بيني وبينه..

سألت صاحبي مداعباً هل الود.. جميلة. حلوة. يعني اسم على مسمى.. قال: هي أحلى وأشهى من العسل والكرز والزيتون. موضحاً: نحن من نابلس التي وهبها الله شجرة الزيتون وأطعم أهلها (الزعتر) المغموس بالزيت النقي المبارك وميز أهلها بصنعة البقلاوة والقطايف الفستقية.

سألته أيضاً: ما الذي جاء بك إلى العراق. كيف تركت (ود...) كيف هان الود عليك، كما غنى عبد الوهاب؟

قال: الذي جاء بي إلى العراق، دعوات أمي وإلحاحها.. أذهب إلى العراق يا ولدي مادمت في عز طاقتك وحيويتك. العراق بلد خير. بلد ماء وفير، أذهب إلى هناك. أنت مزارع وفلاح زيتون..

سمعت نصيحة أمي. خاصة أنني كنت أعاني ضيق اليد تحت نير الاحتلال الإسرائيلي للجغرافيا الفلسطينية وأشجار الزيتون. انه احتلال بشع ونهم، يعود ما فيه وأصوله إلى عقدة التيه والشتات. أي إلى غضب الله على اليهود.

رحلت إلى العراق. هويتي فلاح. أبن فلاح وأمي فلاحة. خشونة ايادينا وعبق زيتوننا شاهد على ذلك. قدمت هذه الأدلة إلى البعثيين حين اعتقلوني بتهمة: أنت فلسطيني. عميل للملك حسين وللصهيونية.. أنت (موسادي..)! أنت فلاح مزور. كيف تتجرأ على حرمة الزيتون؟..

أقسمت عكس ذلك. لكنهم أصروا على اتهاماتهم. وكان أنهم اقتادوني إلى معتقل قصر النهاية وفيه انتهكت إنسانيتي وكل أصالتي الزيتونية النابلسية. والأدهى والأمر فقدت (ود).

استمر يتحدث: بعد ثلاث سنوات أخبرتني أمي عند زيارتها لي في سجن (أبو غريب): (الود...) يا ولدي لا أحد يعرف عنها شيئاً. ربما انتحرت أو ماتت كمداً وقهراً أو ربما أخذت عنوة من قبل من يسمونهم مافيا الأجساد. إنهم نشطاء في إسرائيل. إنهم جماعة فاجرة. تعمل كما قيل لي بسرية في أوروبا وجنوب شرقي آسيا.

صمت صاحبي زوج (الود) برهة ثم قال: صعقت عندما سمعت الخبر واعتبرته أكبر فاجعة إنسانية فلسطينية بعد نكبة ١٩٤٨..! هذه قصتي باختصار.. صدام أخذ مني (ود) ووفاءها وترك أمي تدور في بقاع المستعمرات الصهيونية تخدم في بيوت يهود أوكرانيا وبولندا واليمن. لقد اختطفت (الود) من قبل عصابات مافيا الجسد. شحنوها بحراً إلى إيطاليا أو صقلية أو إلى حي سوهو اللندني الموبوء.. لكن أنا متأكد أن (ود) برغم استلاب العاهرين لها ستبقى ابنة الزيتون الطاهر المبروك. وستبقى وصمة عار في جبين صدام وستكون السكة التي توصل إلى الحقيقة يوماً مهما طال..

ستبقى (ودي) الثأر والغضب الذي لن يتجرأ أحد ولا يقدر على تغيير إرادته وتصميمه... واقسم هذا الزوج المنكوب، أن (الود) ستعود يوماً إلى نابلس.. ستنفض عن جسدها كل الوحول والأدوات.

ستنام في العراء تحت ظل زيتونة معمرة تمسح من زيتها المعطور المبارك كل أشكال تلوثها وأوجاعها الجسدية والمعنوية.

أخيراً.. هتف بثقة عميقة جداً: سأنتظر عودتك يا (ود) فاغفري لي ولأمي وللزيتون.

خروقات في التصويت لمجلس بلدية المحافظة

ضاعت مبالغ الحراس الأهليين بين مفوضية الانتخابات وشرطة المثنى

السماوة - عدنان سمير

على الرغم من الإنسيابية التي جرت يوم الانتخابات في محافظة المثنى. فإن إشكالات أو كما يسميها البعض خروقات بسيطة حصلت في عدد من المراكز الانتخابية الموزعة في أقضية المحافظة. مما شكل انعكاساً سلبياً على عمل الجهات المسؤولة عن سير الانتخابات في المحافظة.

لقد تجمع العشرات من الحراس الأهليين أمام مقر مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المثنى - طالبوا المفوضية بصرف مخصصاتهم المالية البالغ ٢٠٠ دولار. أسوة بالموظفين الذين اشرفوا على عملية الانتخابات. إلا أن المسؤولين في المكتب رفضوا تسليمهم المبالغ وذكروا لهم أن مديرية الشرطة التي أتفقت معهم هي المسؤولة عن ذلك. وحين ذهبوا إلى قيادة الشرطة قالوا لهم أن المفوضية هي المعنية بصرف المبالغ المالية.

وأفاد المواطن ياس خضر أننا (١٧) متطوعاً ضمن منطقة (آل طه) في البساتين الشرقية أتفق معنا الرائد خالد من مديرية الشرطة لحماية المركز الانتخابي (حمورابي) ومنح كل متطوع (باجاً) بتوقيع قائد شرطة المثنى واستمرت حمايتنا للمركز خمسة أيام إضافة إلى جلب الطعام للمركز لإطعام العاملين فيه. حيث أن المفوضية لم تجلب الأكل. وبعد انتهاء الانتخابات رفضت المفوضية والشرطة صرف المبالغ الواجب منحها لنا مقابل الخدمات والحراسات التي قدمناها خلال فترة الانتخابات.

وقال المواطن شريف عبد نايف من الوركاء قرية (آل حويش) أن الشرطة اتفقت مع (١٥) شخصاً من المنطقة لحماية المركز الانتخابي في مدرسة الفتوة. وتحملنا المسؤولية ليل نهار. وكنا مصادر تعريف الناس للشرطة وحماية المركز. وقد تبلغنا بذلك من قبل النقيب ضابط مركز شرطة الوركاء استناداً إلى أوامر مديرية شرطة المثنى بصفتنا أعضاء اللجنة الأمنية الشعبية المستقلة. وكما مثبت ذلك في (الباج) الذي منح على اساس التبليغ. وقد استمر العمل مع جلب أسلحتنا الشخصية لمدة خمسة أيام. ولم تصرف المخصصات بل كنا نجلب الطعام والشراب للعاملين في المركز الانتخابي من بيوتنا وليس من المفوضية.

وأضاف كما قمنا بنقل صناديق الاقتراع بسياراتنا الشخصية وتصادمنا مع مسلحين أثناء عملية الانتخابات واليوم لا أحد يستجيب إلينا (لا المفوضية ولا الشرطة)؟ وأكد السيد محسن علي سرحان مسؤول صندوق في المحطة الثانية مركز (حمورابي) أهمية دور هذه اللجان في الحماية والاتفاق مع الشرطة فضلاً عن جلبهم للأكل وكل المستلزمات التي يحتاجها المركز من بيوتهم الخاصة.

وقدم عدد من الكيانات والحركات والأحزاب في المثنى شكوى إلى المفوضية العليا للانتخابات في العراق أشرت فيها الخروقات والتجاوزات التي حصلت في الانتخابات في المثنى.

وحصلت المدى على نسخة من الشكوى التي جاء في بعض منها وهي:

حصول تعليمات عدم إعطاء الناخب الاستمارة الثانية والخاصة لمجلس المحافظة إلا إذا أصر الناخب على الحصول عليها.

توظيف جهود قوات الأمن وحراسات المفوضية للدعاية لكيانات سياسية معينة. وتمت مفاتحة المفوضية حول هذا الموضوع وتجاهلته عمداً.

وعدم الاهتمام بالخروقات والشكاوى المقدمة من قبل الكيانات السياسية وأحياناً من المواطنين وتسليم المراكز إلى بيوت وعوائل خاصة وترك الموضوع بحجة عدم توفر التعليمات. فضلاً عن احتكار التعليمات لجهة سياسية معينة وعدم الإفصاح عنها لكيانات أخرى وعدم اتباع بعض الموظفين في المفوضية الإجراءات القانونية فيما يتعلق بتصويت المواطنين الذين لا يجيدون الكتابة والقراءة والتأشير لجهة معينة.

محامون وأساتذة جامعيون يبدون آراءهم حول طبيعة الدستور الجديد

على كتبة الدستور أن يتفهموا ما تعرض له العراقيون من اضطهاد واستبداد

القانون للجميع ويجب أن يطبق على الجميع

ماجد موجد

أجرت (المدى) استطلاعاً بين عدد من رجال القانون وأساتذة الجامعات حول الكيفية التي يمكن أن يكون عليها دستور العراق الجديد المزمع سنه من قبل الجمعية الوطنية العراقية المنتخبة. وقد كان الرأي الغالب لدى أولئك الذين شملهم الاستطلاع أن يكون التشريع الإسلامي أحد مصادر بنود الدستور الجديد وليس مصدره الوحيد وقد كان تعليلهم لذلك على وفق التعاطي الإعلامي والسياسي المطروح حالياً وهو أن العراق فيه الكثير من الأقليات غير المسلمة ولابد من حفظ حقوقها الدستورية فضلاً عن ذلك فإن هناك عدداً كبيراً من العراقيين يحبذون المنطلقات العلمانية (العقلانية) في سياسة الدولة الجديدة، بينما يرى آخرون أنه يجب أن يكون الإسلام هو المنبع التشريعي الوحيد في كتابة الدستور ويدعمون آراءهم هذه بأن التشريع الإسلامي ذاته فيه مراعاة لحقوق غير المسلمين وفيه من الاعتبارات الفكرية والأخلاقية ما يضمن العدالة والإنصاف لجميع شرائح المجتمع، إذا ما أخذ هذا التشريع بعين العقل وروح الشفافية ونبذ التطرف المشين الذي اتخذه البعض غطاءً لنهجهم العدواني الذي لوى عنق الإسلام وأساء لسمعة المسلمين في العالم.

وهذه حصيلة الآراء:

نهاية الدكتاتورية

المحامي سعدون البكري: ما دام هناك دستور سيشترك في كتابة النخبة المنتخبة من هذا الشعب فحسبي أنه لن يظلم به أحد إذا ما كان مصدره إسلامياً أو غير إسلامي، فالدستور بحد ذاته عندما تطبق بنوده على الجميع ويضمن حقوق الجميع فهو إنجاز كبير سيحققه العراقيون بعد سنوات طوال من الاضطهاد والاستبداد والسلوكيات غير القانونية التي كان يمارسها ضدهم أزلام النظام السابق، فالدستور التعددي الديمقراطي يعني أن الجميع بإمكانهم أن يعيشوا بسلام في إطار احترام حريات الآخرين وخصوصية نهجهم في الحياة مع الأخذ بنظر الاعتبار القيم والتقاليد العامة للمجتمع العراقي، وأنا أرى أن التشريع الإسلامي يحترم جميع الحقوق إذا ما استقرئ برؤية فقيهة بصيرة وشفافة بعيداً عن التباسات التطرف الأعمى أمام مبدأ حرية الآخر وحرية فكره واسلوب تعاطيه للحياة عندما لا تؤثر في الأخلاق العامة، بهذه الرؤية المبصرة المتطلعة لتطور مكونات النفس البشرية بتأثرات ما يحيطها في العالم يمكن أن يصل بكتبة الدستور إلى رعاية الجميع ودفع الغبن عن حقوقهم.

التشريع الإسلامي

المحامي ستار عبد النبي من محكمة الكاظمية: لا أظن أن هناك تشريعاً يضمن حقوق الإنسان وكرامته مثل التشريع الإسلامي، ولذلك أجد من الضرورة أن يكون الإسلام هو المصدر الأساس في كتابة الدستور الجديد أولاً لأن أغلبية العراقيين هم مسلمون ومن ثم فإنه ليس من الممكن أن يؤخذ بنظر الأقلية على الأغلبية وثانياً لأن التشريع الإسلامي يكفل للجميع حقوقاً معقولة ومقبولة في الإطار العام لأخلاق وقيم أغلبية المجتمع العراقي والذين لا يمكنهم بأي حال من الأحوال القبول بدستور يغلب عليه منطلق علماني أو غير ذلك ممن لا يحافظ على روح الإسلام ونهجه الحنيف، ولو أنني أجد ان هناك تدخلاً من أطراف غير عراقية وربما قد وضعت رؤاها ولمساتها على مسودة الدستور الذي يرى بعض العراقيين أنها قد فرغ من إعدادها وهذا ما لا أتمناه وأرجو أن لا يكون.

الإيمان بالدستور

المحامية بان إبراهيم ماجستير قانون: لا أظن أن المشكلة الأساس هي في وضع البنود والقرارات في ورقة الدستور ولكن المشكلة هي في وضع المحددات العميقة والرصينة التي تكفل تطبيق القانون بحذافيره وردم الثغرات التي من الممكن أن تفوت على كتبة الدستور مما يجعل المتلاعبين (والمتحذلقين) من استغلالها لغير الأسس التي وضعت من أجلها، نحن نعرف أن النظام السابق (شكلياً) كان يسن القرارات باسم القانون أو الدستور ولكنها لم تطبق على الجميع ولطالما كانت هناك خروقات مجحفة لذلك القانون الأمر الذي جعل المواطن لا يؤمن بالدستور وقد تأكد له أنه من غير الممكن أن يطبق بالشكل الصحيح وعلى وفق بنوده وفقراته، نحن بحاجة إلى قانون يضمن حقوق الجميع وينفذ على الجميع هذا ما كان ينقص العراقيون طوال حكم النظام السابق، وأنا ارى أن القانون السابق فيه الكثير من البنود تصلح لسريانها في الدستور الجديد إذا ما شذبت بما يتناسب والمرحلة الراهنة، وعظمة التضحيات التي قدمها العراقيون.

الدكتاتورية الجديدة

المحامي تكليف السيد: الشعب له حقوق كبيرة على وطنه ولطالما قدم تضحيات جليلة طوال حكم النظام السابق، وقد مس الحيف والظلم جميع أطياف الشعب بعقائده وقومياته، ولذلك فلابد من وجود دستور يحمي الجميع وأن لا تتفرد عقيدة بعينها ليكون تشريعها هو الأساس في الحكم، أن ذلك سيخلق فجوة كبيرة في البرنامج الديمقراطي الذي من أجله أطيح بدكتاتورية صدام وأزلامه وقراراته الشمولية المستبدة، أن أولئك الذين يطالبون بتشريع بعينه، إنما يسعون لخلق دكتاتورية جديدة، وهو أمر لا أظن أن الشعب سيرضاه، علاوة على ذلك فإن الجمعية الوطنية مختلفة الأطياف والتوجهات وإن بدت أغلبية ما لهذه الجهة أو تلك فإنها بأي حال لن تتمكن من تمرير مشروع دستوري لا يكفل ضمان الحقوق والحريات لجميع الشرائح. فضلاً عن ذلك فإن العقيدة ليس بالضرورة أن تكون نهج المرء أو منبع فكره. فهناك الكثير من يتخذ الدين لذاته وليس منهجاً يحدد من خلاله حرية الآخرين لمصلحة ما تراه العقيدة وأنا أرى أنه من مصلحة الشعب العراقي أن يكون له دستور علماني فهو وحده الكفيل بعدم غمط الحريات باختلاف مبادئها وكذلك فإن الأعراف والتقاليد هي دستور ضمني في المجتمع العراقي الذي لن تبلغ به الحريات مستوى الشذوذ مهما اتسعت رقعتها. كل ذلك يجعلنا أمام مطلب مشروع وهو أن يكون لنا دستور متنوع الرؤى وبسنن ديمقراطية تمنح المجتمع حياة عادلة وحرة.

طرف وليس كل الأطراف

الدكتور عواد المندلاوي من كلية الآداب بجامعة المستنصرية: أنا مع أن يكون الدستور يستقي بنوده من التشريع الإسلامي بوصفه طرفاً وليس هو التشريع الوحيد لأن ذلك فيه مظلمة للكثير من الأقليات المختلفة ولعلني أجد في القوانين العراقية السابقة لاسيما قانون عام ١٩٥٤ ما يمكن الاستفادة من بنوده وفقراته وقراراته وحتى في القانون الذي بعده، إن ما كان يعانيه العراق، برغم جور بعض بنود دستوره - هو إن المشكلة في التطبيق الحرفي لتلك القوانين، وهو ما لا يمكن أن يحصل في المرحلة المقبلة، لأن القائمين على الحكومة جاءوا عن طريق الاقتراع واختيار الشعب لهم من خلال ممثليهم في الجمعية الوطنية وفيهم جميع الأطياف والعقائد والقوميات وبصرف النظر عن عدد مقاعدهم ولكن بلا شك سيكون لهم دور في متن الدستور الجديد فضلاً عن ذلك فإن الدستور سوف يعرض للتصويت وحينئذ فمهما تكن بنوده فسوف يصدر باسم الشعب على وفق آليات قانونية حقيقية وليس شكلية كما هو عهده في سنوات الظلم، وحسبي أن أحداً لا يظلم في دستور العراق الجديد.

حقوق الأقليات

السيد أحمد البصري ماجستير علم نفس الجامعة المستنصرية: علينا أن نتفق أن جميع الشرائع السماوية ليس فيها ظلم للحريات إذا ما كانت في حدود القيم المجتمعية، وهو أمر لابد من الأخذ به، اقصد أن الدستور لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار القيم الغالبة في المجتمع، وبعد ذلك توضع بنود من شأنها أن تحمي حقوق الأقليات الأخرى، وإذ ذاك فإن أي دستور يخرج أو ينطلق من التشريع السماوي يعطي للمجتمع قوتين في آن واحد تحمي حقوقهم المشروعة في الحياة، وهي القوة القانونية والقوة الشرعية المناسبة والمتطابقة مع ما يعتقده أغلبية المجتمع، وحيث ذاك فإن الأخذ من التشريع الإسلامي بوصفه عقيدة الأغلبية لابد منه وكذلك من الممكن أيضاً الاستفادة من التشريعات الأخرى بما فيها الوضعية أقصد تلك التي تتقاطع في بعض مفاصلها مع التشريع الإسلامي ولكن الأخذ بنظر الاعتبار حصرها بالذين يؤمنون بها، أن المجتمع العراقي متنوع ولابد أن يوضع دستور يفهم هذا التنوع ويحمي حقوق الجميع ويمنحهم حرياتهم المشروعة المبنية على احترام حرية الآخر ونهجه في الحياة.